البابُ الأولُ

في بيانِ الاسمِ[1] ومباحثِه

اعلم يا أخي - رحمك الله تعالى - أنَّ الاسمَ: هو عبارة عن كل ما صح أن يخبر عنه بخبر[2]، نحو: زيدٌ، وعمرٌو، وفرسٌ، وحجرٌ، ونحو ذلك.

ثم هو معرب ومبني[3]:

---

(١) الاسمُ ما دلَّ على معنىً في نفسه غير مُقترِنٍ بزمان كخالد وَفرَسٍ وعُصفورٍ ودارٍ وحنطةٍ وماء. وعلامته أن يَصحّ الإخبارُ عنه كالتاء من «كتبتُ»، والالف من «كتبَا» والواو من «كتبوا»، أو يقبلَ «أل» كالرجل، أو التنوين، كفرَس، أو حرفَ النداء كيا أيُّها الناسُ، أو حرفَ الجرِّ كاعتمد على من تثِقُ به. جامع الدروس العربية ١/ ١٠.

(٢) راجع: الأصول في النحو ١/ ٣٦، ٣٧، الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، ص ٤٩، وشرح المفصل ١/ ٢٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٥، ١٦، ٢١، الهمع ١/ ٧، ١١.

(٣) الإعراب والبناء:

إذا انتظمت الكلماتُ فى الجملة، فمنها ما يتغير آخره باختلاف مركزه فيها لاختلاف العوامل التيّ تسبِقه؛ ومنها لا يتغير آخره، وإن اختلفت العوامل التى تتقدّمه. فالأول يُسمى (مُعربًا)، والثاني (مَبنيًا)، والتغيُّر بالعامل يُسمى (إعرابًا)، وعدمُ التغيُّر بالعامل يُسمى (بناءً).

فالإعرابُ أثرٌ يُحدِثُه العامل فى آخر الكلمة، فيكونُ آخرها مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا أو مجزومًا، حسب ما يَقتضيه ذلك العامل.

والبناءُ لزوم آخرِ الكلمة حالةً واحدة، وإن اختلفت العواملُ التي تسبِقها، فلا تُؤثر فيها العوامل المختلفة.

والمُعربُ ما يَتغير آخره بتغيُّر العوامل التي تَسبِقه كالسماءِ والأرض والرجل ويكتب.

والمُعربات هي الفعل المضارع الذي لم تتصل به نونا التوكيدِ ولا نون النسوة، وجميع الأسماء =

فالمعرب:

مـا تغيَّر آخـرُه بتغير العوامل الداخلة عليه؛ كقولك: جاء زيـدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ.

وأما[1] المبني:

فهو ما يستقر آخره على حالةٍ واحدةٍ، ولا يتغير بتغير العوامل الداخله عليه؛ كقولك: جاءني مَنْ ضربك، ورأيتُ مَنْ ضربك، ومررتُ بمَنْ ضربك.

وحركات الإعراب[2] ثلاثة:

رفـع ونصب وجر[3]، وكلّها تدخل على الاسـم المتمكن، وأمـا الفعل فيدخله الرفع والنصـب ولا يدخلـه الجر، إلا أنهم وضعوا في الفعل المضارع مكان الجر الجزم، وفيما لا ينصرف الفتح، كما سيأتي.

= إلا قليلا منها.
والمبنيَّ مـا يُلزم آخره حالـةً واحدةً، فلا يتغير، وإن تغيـرت العوامل التى تتقدَّمـه «كهذه وأين ومَنْ وكتبَ واكتُبْ».
والمَبنيَّـات هـي جميع الحروف، والماضـي والأمر دائمًا، والمُتَّصلة به إحـدى نونَيِ التوكيد أو نونُ النسـوة، وبعض الأَسـماءِ. والأصل فى الحـروف والأفعالِ البناء. والأصل فى الأسـماء الإعراب. جامع الدروس العربية ١/ ١٩.

(١) (س): «فأما».

(٢) هو اخْتِلافُ آخِرِ الكَلِمةِ باخْتِلَافِ العَوامِلِ، لَفْظًا وتَقْدِيرًا. وهو أصل في الأسماء، فَرْعٌ في الأفعال، فاختلافُ آخِرِ الكلمة هو الحَرَكةُ، والحَذْفُ، والسُّكُون، والحَرْفُ.
فالحركـة كحَرَكَـةِ لفـظِ «أرْضٍ» في قولـك «هـذه أَرْضٌ خِصْبَةٌ» و«زرَعْـتُ أرضًا جَيِّـدةً» والحذف كقولك «لم يَرَ» والسكون نحو «لم يَرْجِعْ» والحَرْف: كالإعراب بواوِ الجماعَة أو ألِفِ الاثنين.
هـذا في اللفظ، أمَّا التَّقدير: فهو ما لا يَظْهر إعْرابُه، كلفظ «الفَتَى» و«النَّوَى» في قولك: «جَدَّ الفَتَى». و«ما أَصْعَبَ النَّوى». معجم القواعد العربية،ص ٦١.

(٣) راجع: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٠٤ - ١٠٥، الهمع: ١/ ٦٤ - ٦٦.

وحركات البناء[1] ثلاثة:

(١) البناء: هُوْ لُزُومُ آخِرِ الكلمةِ حَالَةً واحِدةً.
المَبْنِيَّاتُ:
(أ) الحُرُوفُ كلُّها مَبْنِيَّةٌ.
(ب) الأفعال كلها مبنيةٌ إلاَّ المضارعَ الذي لم تُبَاشِرْهُ إحدى نُوني التوكيد أو اتَّصَلَت بهِ نُونُ الإناثِ.
(ج) والمَبْنِيُّ مِنَ الأَسْماءِ هو كلُّ اسمٍ أَشْبَهَ الحُرُوفَ بَشَبَه من الأشباه الثلاثة: الوَضْعي، والمَعْنوي، والاستعمالي.
(=الشَّبَه الوَضْعِي، والشبه المعنوي، والشبه الاستعمالي).
والأسماءُ المَبْنية هي: الضَّمائِرُ، أسماءُ الإِشَارَةِ، أسْماءُ المَوْصُولِ، أسْماءُ الأَصْوَاتِ، أسْماءُ الأفْعَال، أسْماءُ الشَّرْط، أسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ، وبَعْضُ الظُّرُوفِ مثل «إذْ، إذا، الآنَ، حَيْثُ، أمْسِ»، وكلُّ ذلك يبُنى عَلَى ما سُمعَ عليه.
ويَطَّرِدُ البناءُ على الفتح فيما رُكِّبَ مِن الأعدادِ والظُّروف والأَحْوَالِ نحو «أرى خمسةَ عَشَرَ رَجُلًا يَتَرَدَّدُونَ صَبَاحَ مَسَاءَ على جوَارِي بَيْتَ بَيْتَ».
وَيَطَّرِدُ البِناءُ على الضَّمِّ فيما قُطِعَ عَن الإِضَافَةِ لَفْظًا من المُبْهَمَات كقبْلُ وبَعْدُ وحَسْبُ، وأولُ، وأسْمَاءُ الجهات، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ (الآية «٤» من سورة الروم «٣٠»).
والكَسْرُ فيما خُتم «بَوَيْهِ» كسِيبَوَيْهِ وَوَزْنِ فَعَالِ علَمًا لأُنْثَى كـ «حَذَامِ ورَقَاشِ» أوْ سَبًّا لها كـ «يا خَبَاثِ ويَا كَذَابِ». أو اسمَ فعل كـ « نَزالِ وقَتَالِ» (يستثنى من الأعداد المركبة «اثنا عشر، واثنتا عشر» فإنها تعرب إعراب المثنى، ومن أسماء الشرط والاستفهام والموصولات «أي» فإنها تعرب بالحركات، ويجوز في «أي « الموصولة البناء على الضم إذا أضيفت، وحذف صدر صلتها نحو «فسلِّم على أيُّهم أفضل» (= أيّ).
(=جميعًا في حروفها).
-٣ أنواعُ البناء:
أنواعُ البِنَاءِ أربعةٌ:
(أَحَدُها) السُّكونُ، وهو الأَصلُ لأنه عَدَمُ الحَرَكَةِ، ولِخِفَّتِهِ دَخَلَ في الكَلِمِ الثَّلاثِ: الحَرْفِ والفعلِ والاسْمِ المبني؛ فَفِي الحرف نحو «هلْ» وفي الفعل نحو «قمْ» وفي الاسْمِ المَبْنِيّ نحو «كمْ» (الثاني) الفَتْحُ وهُوَ أَقْرَبُ الحَرَكَاتِ إلى السُّكُون، ولِهَذا دَخَلَ أَيْضًا في الكَلِمِ الثَّلاثِ: في الحَرْفِ نحو «سوفَ» وفي الفعل نحو «قامَ» وفي الاسمِ المبني نحو «أينَ». =

ضم وفتح وكسر، كقولك: حيثُ، وكيفَ، وهؤلاءِ.

❁ ❁ ❁

= (الثالث) الكَسْرُ، ويدخلُ في الاسْمِ المبني والحرف، نحو «أمْسَ» و «لامِ الجر» في نحو «المالُ لِزَيْد».
(الرابع) الضَّمُّ، ويَدْخُلُ في الاسمِ والحَرْفِ أيْضًا نحو «منْذُ» فهِي في لغةِ مَن جَرَّبها حَرْفٌ مَبْني على الضَّمِّ، وفي لغة من رَفَعَ بها اسْمٌ مَبْنيٌّ على الضم. معجم القواعد العربية، ص ١٨٢.

فصلٌ
في بيانِ حروفِ تنوبُ عن الحركاتِ

وهي على ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: في الأسماء الخمسة[1]، التي هي: أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال[2].

- ورفع هذه الأسماء يكون بالواو.
- ونصبها يكون بالألف.
- وجرها يكون[3] بالياء.

تقول: جاءني أخوك، ورأيتُ أخاك، ومررتُ بأخيك[4].

---

(١) ويقال الأسماء الستة بزياد (هنوك).

(٢) راجع: شرح المفصل: ١/ ٥١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٩، واللمع، ص ١٨، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ١/ ١٧.

(٣) ساقط من: (س)

(٤) وهي لا تعرب كذلك إلا إذا كانت مفردة مضافة إلى غير ياء المتكلم. فإن كانت مثناة، أو مجموعة، فتعرب إعراب المثنى أو الجمع، مثل «أكرم أبويك، واقتدِ بصالح آبائك، واعتصمْ بذوي الأخلاق الحسنة».
وإن قُطعت عن الإضافة كانت معرَبةً بحركات ظاهرة، مثل «هذا أبٌ صالحٌ، وأكرِم الفم عن بَذيءِ الكلام، وتمسّكْ بالأخ الصادق».
وإن أُضيفتْ إلى ياءِ المتكلم كانت مُعربة بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على آخرها، يمنعُ من ظهورها كسرةُ =

الضرب الثاني: في التثنيه والجمع، وذلك أن:

- **رفع التثنيه بألف تقول: جاءني الزيدان.**
- **ونصبُها وجرّها بالياء المفتوح ما قبلها؛ نحو: رأيتُ الزيدَين، ومررت بالزيدَين.**
- **وأما الجمع فيكون رفعه بالواو، نحو: جاءني المسلمون.**
- **وأما نصبه وجره فيكون بالياء المكسور ما قبلها؛ نحو: رأيت المسلِمين، ومررت بالمسلِمين. وتكون نون التثنية مكسورة، ونون الجمع مفتوحة، لِيُفْرَق بينهما٣٢.**

وأما جمع المؤنث السالم[1]، نحو مسلمات، وهندات:

= المناسبة مثل «أبي رجل صالح، وأكرمتُ أبي، ولزِمتُ طاعةَ أبي».
ومن العرب من يقول في أبٍ وأَخٍ وحَمٍ «هذا أبٌكَ، ورأيتُ أَبَكَ، ومررتُ بأبِكَ». بحذف الآخر، ويَعرب الاسم بحركاتٍ ظاهرة. ومنه قوله [من الرجز]

بـأبـهِ اقـتَـدَى عَـدي فـي الْـكـرَمْ ... ومَـنْ يُـشـابِـهْ أَبَـهُ فَـمـا ظَـلَـمْ

ومن قال «هذا أبْكَ» قال في التثنية «هذانِ أبانِ». ومن قال «هذا أبوك»، قال هذان أبوانِ.
ومنهم من يُلزمُ ذلك الألف، في حالات الإعراب الثلاث، ويُعربُهُ إعرابَ الاسمِ المقصور، بحركاتٍ مقدَّرة على الألف، سواءٌ أُأضيفَ أم لم يُضفْ. فيقول هذا أبَا، ورأيتُ أبَا، ومررتُ بأبَا». ويقول هذا الأبا، ورأيتُ الأبا، ومررت بالأبا، باعتبار أنه اسم مقصور. كما تَقول «هذه عصًا، وهذه العصا». لأن الأصل «أبَوٌ»، قُلبت الواوُ ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، كما قُلت في «عصًا» وأصلُها «عَصَرٌ». ومنه المثل «مُكْرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ»، وقول الشاعر:
إنَّ أباها وأبا أباها.... البيت
ومن قال هذا «أبًا»، قال في التثنية «هذانِ أبوانِ»، كما يقول «هاتانِ عصوانِ». يَقلبُ الألف واوًا.
جامع الدروس العربية ٢/ ٢٢٧.

(١) سَمَّاه ابنُ هِشام: «الجمعُ بألِفٍ وتاءٍ مَزيدَتَيْنِ» لِيَشْملَ ما جُمِعَ هذا الجمعَ منْ مُؤنَّثٍ ومُذكَّرٍ وما سَلِمَ فيه المُفْرد، وما تَغَيَّر.

- فيرفع بالضمة؛ تقول: جاءني مسلماتٌ، كما تقول، جاءني مسلمون.
- وأما في النصب والجر فهو على لفظ واحد؛ تقول: رأيت مسلماتٍ، ومررت بمسلماتٍ، كما تقول: رأيت مسلمِين، ومررت بمسلمِين.

الضرب الثالث: الأفعال الخمسة[1]، وهي: تفعلان، ويفعلان، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلين.

وعلامة الرفع فيها: ثبوت النون.

وأما في حالة النصب والجزم: فتحذف النون، كقولك: لم يفعلا، ولن تفعلا، ولم تفعلوا، ولن تفعلوا، ولم تفعلي ولن تفعلي[2].

واعلم أن نون التثنية ونون الجمع يسقطان عند الإضافة، تقول في التثنية: جاءني غلاماك، ورأيت غلاميك، ومررت بغلاميك، وتقول في الجمع: جاءني صالحو قومك، ورأيت صالحي قومك، ومررت بصالحي قومك، بسقوط النون.

❀ ❀ ❀

(١) الأفعالُ الخمسة هي «كلّ فعل مضارع اتصل بآخره ضميرُ تثنية أو واوُ جمع، أو ياء المؤنثة المخاطبة، مثل «يذهبان، وتذهبان، ويذهبون، وتذهبونَ، وتذهبين». جامع الدروس العربية ١/ ٢٢.

(٢) إعراب الأفعال الخمسة يكون كالآتي: ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، وتنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة، وتجزم بحذف النون نيابة عن السكون.
وإذا عاودنا النظر إلى الأمثلة التي بدأ بها الموضوع، وجدنا الأفعال، «يصنعون، يكونون، يشعرون» في الأمثلة مرفوعة -لتجردها من الناصب والجازم- بثبوت النون، والفعل «يؤدوا» منصوب -بعدم لام التعليل- بحذف النون. النحو المصفى، ص ٨٠.

فصل
في الاسم التام والناقص[1]

فالتام: هو ما تم آخره من غير نقصان؛ نحو: زيد وعمرو، وخالد.

والناقص: ما نقص من آخره الحركة؛ نحو: الحُبلى، والقاضي، وهو - أعني الناقص - على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أن يكون في آخره ألف مقصورة زائدة عنه، نحو: حبلى، وسكرى، وصغرى، وكبرى، بغير تنوين؛ لأنها مما لا ينصرف فلا تنصرف.

ولا فرقَ بينَ أنْ تكونَ الألفُ فيه أصلية أو منقبلة؛ إما عن الواو، نحو: عصا، وقفا، وإما عن الياء، نحو: رحى وهدى، وحبلى، ولكن لا يدخل هذا التنوين؛ لأنه غير منصرف.

واعلمْ أنَّ كِلا هذينِ الضربين يكونُ على حالةٍ واحدةٍ في الرفعِ والنصبِ والجرِّ، تقولُ: هذه حبلى وعصا، ورأيت حُبلَى وعصا، ومررتُ بحُبلَى وعصا، فالأمثال[2] معرباتٌ بحركاتٍ مقدرةٍ في آخرِها، إلا أنَّ الآخرَ على لفظٍ واحدٍ، قال الله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا يُغْنِي مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا ﴾[3]. الأولُ في موضعِ الرفعِ مرفوعٌ، والثاني في موضعِ الجرِّ مجرورٌ، ولفظُهما واحدٌ.

---

(١) الِاسْم التَّام هُوَ الَّذِي يقوم بِنَفسِهِ فِي الْبَيَان عَن مَعْنَاهُ نَحْو رجل وَفرس وَزيد وَعَمْرو. والِاسْم النَّاقِص هُوَ الَّذِي لَا يقوم بِنَفسِهِ فِي الْبَيَان نَحْو الَّذِي وَمن مَا. رسالة الحدود، ص ٨٣.

(٢) في الأصل: «فالمثل».

(٣) سورة الدخان، الآية: ٤١.

النوع الثاني: أنْ يكونَ في آخرِه ياءٌ قبلَها كسرةٌ، كـ«القاضي» و«الرازي»، فإنه يكونُ كالمنقوصِ في حالِ الرفعِ والجرِّ، بمعنى أنه مقدرٌ في الرفعِ والجرِّ، ويكونُ منصوبًا لفظًا في الحال؛ تقول: جاء القاضي، ومررتُ بالقاضي، ورأيتُ القاضيَ، بفتح الياء، قال الله تعالى: ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾[1].

واعلمْ أنه إذا كانتِ الياءُ والواو مشددةً أو قبلَها ساكنٌ أُعرب؛ تقولُ: هذا صبيٌّ وعدوٌّ، ورأيتُ صبيًّا وعدوًّا، ومررتُ بصبيٍّ وعدوٍّ. وتقول: هذا ظبْيٌ ودلْوٌ، ورأيتُ ظبْيًا ودلْوًا، ومررتُ بظبْيٍ ودلْوٍ.

النوع الثالث: أنْ يكونَ آخرُه ألفًا أو ياءً أو واوًا، وذلك خاصٌّ بالأفعالِ المستقبلةِ، نحو: يخشى، ويرمي، ويدعو:

- فأما «يخشى»: فهو على حالةٍ واحدةٍ في حالةِ الرفعِ والنصبِ؛ نحو: هو يخشى ويرضى، ولن يخشى، ولن[2] يرضى، وأما في حالة الجزم فتُحذف الألف؛ تقولُ: لم يخشَ، ولم يرض.
- وأما قولك: «يرمي»، و«يدعو»: فيكون ساكنًا في الرفع؛ نحو: هو يرمي ويدعو، ومنصوبًا في النصب: لن يرميَ ولن يدعوَ، ومحذوفًا في الجزم؛ نحو: لم يرمِ، ولم يدعُ.

❀ ❀ ❀

(١) سورة الأحقاف، الآية: ٣١.

(٢) سقطت من (س).

فصلٌ
في الاسمِ المنصرفِ وغيرِ المنصرفِ

فأمّا الاسمُ المنصرفُ فهو: ما تدخلُ عليه الحركاتُ الثلاثُ مع التنوين.

وأما غير المنصرف فهو: ما لا يدخله جرٌّ ولا تنوينٌ[1]، ويكونُ في موضعِ الجرِّ مفتوحًا.

وموانع الصرف: تسع، نظمَها الشاعرُ في قولِه[2]: [من البسيط]

جَمْعٌ وَوَصْفٌ[3] وتَأْنِيثٌ ومَعْرِفَةٌ ... وعُجْمَةٌ ثُمَّ عَدْلٌ ثم تركِيبُ

والنونُ زائدةٌ مِن [قبْلِهَا][4] أَلِفٌ ... وَوَزْنُ فِعْلٍ، وهذا القولُ تقريبُ

فكل ما يجتمع[5] فيه سببان من هذه الأسبابِ التسعةِ، فهو غيرُ منصرِفٍ، فإذا نقص منها سببٌ واحدٌ عاد إلى الصرف.

وجميع ما لا ينصرف أحدَ عشرَ نوعًا، وهي على قسمين:

---

(١) راجع شرح المفصل ١/ ٥٨، والهمع ١/ ٧٦.

(٢) يُنسب البيتان لأبي سعيد الأنباريّ النّحويّ. يُنظر: أسرار العربيّة ٣٠٧، والكافية ٦٢، وشرح الرّضيّ ١/ ٣٥، وابن عقيل ٢/ ٢٩٤، والفوائد الضّيائيّة - مع الحاشية - ١/ ٢٠٨، ٢٠٩، والأشباه والنّظائر ٣/ ٦١، والأشمونيّ ٣/ ٢٣٠، وشرح شواهد ابن عقيل ٢٢٥.

(٣) الأصل: «ونعْتٌ».

(٤) في النسخ: (بعدها)، والمثبت من مصادر التخريج.

(٥) «ما يجتمع» وردت في الأصل: «اسم اجتمع»

قسم منها: لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة.

وقسم منها: لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة.

فأما ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة:

- **فكلُّ ما كان على وزن (أَفْعَل) صفة؛ نحو: أحمر وأسود، المانع من الصرف فيه الوصف ووزن الفعل.**
- **وكل ما كان على وزن (فَعْلان) ومؤنثه على (فَعْلَى)[1]؛ كعطشان وعطشى، وسكران وسكرى؛ المانع من الصرف فيه: الوصف وزيادة الألف والنون.**
- **وكلُّ ما كان صفةٍ معدولةٍ في النكرةِ؛ نحو: مثنى، وثلاث، ورباع، فإنها معدولة عن اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة[2]، المانع من الصرف فيه العدل والصفة، التي هي وصف للأجنحة في قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾[3].**
- **وكلُّ ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، فالمقصورة، نحو: حبلى وسكرى، والممدودة، نحو: حمراء وصفراء، المانع من الصرف فيهما: التأنيث والصفة.**

---

(١) يوجد ثلاثة آراء للنحاة في شرط ما جاء صفة في آخره ألف ونون زائدتان، على النحو التالي.
أ- أن يكون مؤنثه على فعلى، وهو ما ذهب إليه المصنف.
ب- ألا يكون مؤنثه على فعلانه.
ج- الجمع بين الرأيين.
راجع في ذلك: ما ينصرف ومالا ينصرف: ٤٦، وأوضح المسالك: ٤/ ١١٨، وهمع الهوامع ١/ ٩٦ وحاشية الصبان ٣/ ١٧٤.

(٢) راجع: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٥٩، وشرح الجمل: ٢/ ٢١٩، وأوضح المسالك: ٤/ ١٢٢، والهمع: ١/ ٨٣.

(٣) سورة فاطر، الآية: ١.

- وكلُّ ما كان ثالثه ألفًا، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة؛ نحو: مساجد، ومصابيح. المانع من الصرف فيه: تكرير الجمع مرتين؛ لأنه على صورة جمع الجمع، مثل: مفاعل، ومفاعيل، ونظير ذلك أسْورَة وأسَاور جمع سوار، وكذلك عرب ثم أعاريب جمع الجمع؛ لأن جمعها وجمع عرب أعاريب.

وأما ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فهو:

- كلُّ ما كان على وزن أحمد ويزيد ويشكر، المانع من الصرف فيه المعرفة ووزن الفعل.
- ومنه الاسم الأعجمي العلم، نحو: إبراهيم واسماعيل وإسحاق، المانع من الصرف فيه المعرفة[1] والعجمة.
- ومنه ما في آخره ألف ونون؛ نحو: سلمان وعثمان ومروان، المانع من الصرف فيه: المعرفة والألف والنون الزائدتان.
- ومنه ما كان مؤنثًا بالهاء؛ كطلحة وحمزة، وفاطمة وعائشة.
- أو مؤنثًا بالمعنى، كزينب، وسعاد وسقر، المانع من الصرف فيه: المعرفة والتأنيث.
- ومنه ما كان معدولًا عن (فاعِل)، إلى (فُعَل) نحو: عُمَر، وزُفَر[2]، عدلا عن عامر وزافر، المانع من الصرف فيه المعرفة والعدل.
- ومنه كل اسمين جعلا اسمًا واحدًا، نحو: حضرموت، وبعلبك، ومعديكرب، المانع من الصرف فيه: المعرفة والتركيب.

فهذه الستة أقسام لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة؛ لأنها إذا نكرت نقص منها

(١) الأصل: «العلمية».

(٢) الزُّفَر: السيد الشجاع. اللسان (ز ف ر).

المعرفة فيبقى فيها سبب واحد فتعود إلى الأصل، وهو الصرف، فتقول: ربَّ أحمدٍ، وربَّ إبراهيمٍ وعمرٍ ومعديكربٍ وزفرٍ.

واعلم أنه إذا وقع فيما لا ينصرف اسم على ثلاثة أحرف ساكن الوسط جاز فيه الصرف وتركه في المعرفة، نحو: دعْد وهِنْد، ونُوْح، ولُوْط، ومِصْر، وأما في النكرة فليس فيه إلا الصرف.

قاعدتان:

الأولى: جميع أسماء القبائل والأحياء والبلدان إذا قصدت به مؤنثًا، كقبيلة أو أرض أو بقعة لم ينصرف، وإن قصدتَ به مذكرًا كان أو بلدًا انصرف.

القاعدة الثانية: أن جميع ما لا ينصرف إذا أضيف أو أدخل فيه الألف واللام، انصرف لغلبة الاسمية عليه، تقول: مررتُ بالأحمرِ والحمراءِ والمساجِدِ، وتقول: مررت بعمركم وعثمانِنا.. إلى آخره.

فصل
في المعرفة والنكرة

والمعرفة على خمسة أنواع، وما زاد عليها فهو نكرةٌ، نحو: فَرَسٌ ورجلٌ، وثوبٌ، وأشباهُها:

النوعُ الأولُ من المعرفةِ: الاسم العلم، مثل: زيد وعمرو، وكذلك نحو: أبي محمد، وأبي زيد.

النوع الثاني: ما دخله الألف واللام، نحو قولك لآخر: جاءني الرجل، يعني: الرجل الذي عهدناه.

والنوع الثالث: المبهم، نحو: هذا، وذاك، وهؤلاء.

النوع الرابع: الضمير سواء كان متصلًا أو منفصلًا، فالمنفصل نحو: أنا، وأنت، ونحن، وهو، وهم، وأشباهها والمتصل، نحو: ضربت، وضربنا، وضربك، وأشباهها.

النوع الخامس: ما كان مضافًا إلى واحد من هذه، نحو: غلام زيد، وغلام الرجل، وغلامك، وغلامه.. إلى آخره[1].

❀ ❀ ❀

(١) لم يشر المصنف للاسم الموصول ضمن أنواع المعارف، والنحاة يدخلونه تحت قسم المبهم، وقد قيل: إن المعارف ستة، وقيل: سبعة على خلاف. راجع: شرح التسهيل: ١/ ١١٥، ١١٦.

فصل
في المذكر والمؤنث

قال العلماء: والمذكر أصل، والمؤنث فرع، وهو على ضربين: حقيقي وغير حقيقي.

فالمؤنث الحقيقي: ما كان خِلْقَةً، كالمرأةِ، والناقةِ، وسائرِ ذواتِ الفُرُوجِ.

والمؤنثُ غيرُ الحقيقيِّ أربعةُ أنواعٍ:

النوعُ الأولُ: ما كان في آخرِه التاءُ المتحركةُ التي يُوقف عليها هاء؛ كالمعرفةِ والقدرةِ، ونحوهما.

النوع الثاني: ما كان فيه ألفُ التأنيثِ المقصورةِ أو الممدودةِ؛ نحو: البُشرى، والكُبرى، والحمراء، والصفراء.

النوع الثالث: ما كان فيه تقدير التاء، كالشمسِ والأرضِ، والدار؛ تقول[1] في تصغيرِها: شُمَيْسة، وأرَيْضة ودُوَيْرة، وهذا النوع سماعي لا قياسي.

النوع الرابع: ما كان جمعًا، وكل جمع مؤنث إلا ما جمع بالواو والنون، نحو: المسلمون، والزيدون، فإنه مذكر فلا يجوز أن تقول: خرَجَتِ المسلمون، - وأما بنون فيجوز، لأن الواحد فيه لم يسلم.

❀ ❀ ❀

---

(١) (س): «لأنك تقول».

فرع:

كل مـا كان في الجسـدِ له ثانٍ من الأعضاء فهو مؤنث، مثـل: اليد والرِّجل، والكف، والأذن، والعين، واليمين والشمال، والفخذ، والقدم والساق، ونحوها، إلا الحاجب والخد والجنب، والهدب، والجفْن[1].

وكلُّ ما ليس له ثانٍ من الأعضاء فهو مذكر. كالرأس، والعِذار[2]، واللّحى، والشـعر، والوجه، والأنف اللسان، والقَفا، ونحو ذلك.

قاعدة:

المؤنـث الحقيقـي يؤنث فعله سـواء تقدم أو تأخـر، تقول: خرجتِ المـرأةُ، والمرأةُ خرجـتْ، وغيـرُ الحقيقي يجوز في فعلـه التذكير والتأنيث إذا تقدم، نحو: طلعتِ الشـمسُ، وطلعَ الشـمسُ، وإذا تأخر فعله فليس إلا التأنيث، نحو: الشمس طلعت، ولا يجوز الشمس طلع، والله أعلم[3].

❀ ❀ ❀

(١) راجع المذكر والمؤنث ١/ ٣٣٥ وما بعدها.

(٢) عذار الغلام جانب لحيته. الوسيط (ع ذ ر).

(٣) راجع شرح ابن عقيل ١/ ٤٧٧ وما بعدها.